للا فرنفل لهذا اه لاجل انه يثاب علي ولا يعاقب علي تركه
وقال الشافعي لما شرع النفل هذا الوصف وهو عدم اللزوم
وجب ان يبقى كذلك غير لازم بالشروع وقلنا ان ما اداه
وجب صيانته لانه صار حقا لله تعالى ولا سبيل الي صيانته
الا ان الملزوم الباقي واتمامه لكونه شرطا لبقاء عبادة
لا لكونه عبادة قال تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وعدم ابطال الباقي الزام الباقي وهو اولى
الشروع في النفل كالنذر لانه صار لله تعالى دليل علي اخر علي
لزمه بالشرع اسمية لا فعلا عنزلة الوعد فيكون ادنى
خللا عاصار لله تعالى فعلا وهو المودي ثم ابقاء الشيء وصيانته
عن البطلان فاسهل من ابتداء وجوبه ثم لما وجب لصيانة
ابتدء بالرفع فاعل وهو الشروع في الفعل للمنذور فلان يجب
لصيانة ابتداء الفعل المشروع فيه بقاؤه اي الفعل اولي
لان البقاء اسهل من الابتداء ومعنى العبادة في الافعال بالنية
الي الاقوال قالوا هي ما تغير من عسر الي يسر من الاحكام كذا في الخبر
ورخصة وهي لغة اليسر والسهولة وشرعا اسم لما بني علي
اعذار العباد وهما اربعة انواع نوعان من الحقيقة احدهما
احق وانسب من الاخر ونوعان من المجاز احدهما اتم واكمل من الاخر
اما احق نوعي الحقيقة احدهما عما التبيح اي عدول لمعاط الباح
في سقوط المواخذة مع قيام السبب المحرم وقيام حكمه وهو الحرمة

فلقيا هما

فلقيا هما من كان احق كالمكره علي اجراء كلمة الكفر يرخص له الاجل
مع طمئنان القلب وعلي افطار في رمضان واتلاف مال
الغير يرخص له ذلك لامكان التدارك بالقضاء والضمان وكترك
الكيف علي نفسه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحمايته
اي المكره علي اجراءه وتناول المضطر حال المخمصة مال الغير
بغير اذنه يرخص له في ذلك وحكمه اي هذا القسم ان الاخذ
بالعزيمة اولي لبقاء الحرم والحرمة حتى لو صبر حتى قتل كان
شهيدا لبذل نفسه لاقامة حق الله والثاني من نوعي الحقيقة
ما استبيح مع قيام السبب المحرم لكن الحكم تراخي عن
السبب الي وقت زوال العذر فلزا كان دون الاول كالمسافر
رخص له الفطر مع قيام سبب الصوم وهو شهود الشهر
لتراخي حكمه الي ادراك عدة من ايام اخر وحكمه اي هذا النوع
ان الاخذ بالعزيمة اولي حتي كان الصوم في السفر افضل لكمال
سببه وهو شهود الشهر وتردد في الرخصة بين العسر
بالانفراد في القضاء واليسر عوافقة الملايين فالعزيمة وهي
الصوم تودي معني الرخصة من وجه فكانت اولي الا ان
يضعفه الصوم فالفطر اولي ولو صبر حتى مات اثم واما
اتم نوعي المجاز فما وضع عنا من الامم كالاعمال الشاقة
والاغلال لكزوم الغل الحسي نفي للعبادة سمي ذلك رخصة

قوله والباقي علي تركه وان كان الاثم عليه باعتبار تاخيره القضاء عن محله

قوله لا يكون عبادة اي فيكون بطلان العبادة بالخروج لا لانها بل الامر وهو عدم صيرورتها عبادة

قوله مع قيام السبب المحرم وهو اجلال الله وتعظيمه عز وجل وقيام حكمه وهو ان الشخص لو صبر حتى قتل ولم يجر كلمة الكفر عالما ذاكرا كان شهيدا